

مخرج الأزمة: تواصل عون والحريزي

الأسير: الجماعة فرضت بهزيمتي

تحت شعار "أنا خصمهم يوم القيامة"، خُصص الفار أحمد الأسير تسجيلاً صوتياً نشر على حسابه على تويتر، للهجوم على الجماعة الإسلامية. ورغم أنها كانت رأس حربة في انتفاضة "شريط رومية" قبل أيام في الشارع في مختلف المناطق، من خلال عناصرها ومشايخ هيئة علماء المسلمين التي ترأسها، إلا أن الأسير حملها "جزءاً كبيراً من مسؤولية" ارتكابه لجمع مخالفين". وأقر في بداية التسجيل بالاستغراب والتعجب الذي سيلاقه حديثه عند أنصاره بداية. لكنه لفت إلى أن "أحداً من أهل السنة لم يتعاطف معه يوم كان الجيش بمساندة ميليشيات حزب الله تدمر مسجد بلال بن رباح". أما الجماعة بالذات، فاتهمها "بالتنسيق الأمني المباشر مع الحزب وحركة أمل قبل سنوات في الفترة التي كنت معتقلاً فيها لدى أمل". وبعد هزيمته في عبرا "فرضت الجماعة فرحاً شديداً بأنهم تخلصوا من أحد الأسير، حسداً من عند أنفسهم، وأقتعت الكثير من أهل السنة بأنه متهور ومتفرد ولا يقبل التعاون مع أحد". وذكر المستمعين مراراً بأنه يهاجم الجماعة مكرهاً. مع ذلك، أوغل في تقليب الأوراق القديمة. ابن الجماعة، تساءل: أين كان قياديها وهو يقاتل خلال أحداث صيدا في الحرب الأهلية؟ كانوا في بيوتهم.



والجماعة ترد: مصاب بالزهايمر

ورع المكتب الإعلامي للجماعة الإسلامية تعليقا على ما ورد في تسجيل الأسير نسبته إلى "مصادر الجماعة". ورأت أن التسجيل "عبارة عن مجموعة مغالطات وافتراءات وأوهام لا أساس لها من الصحة. فسياق الأحداث يفند مزاعم الأسير ويرد على افتراءاته، ويمكن العودة إلى أرشيف الأخبار في تلك الفترة لتذكير من نسي أو تناسى دورنا في إطفاء نار فتنة كادت تجتاح صيدا ولبنان". لذا تعتقد الجماعة أن الأسير "مصاب بالزهايمر أو انفصام الشخصية، لأن حديثه بالكامل من صنع الخيال ولا دليل على أي معلومة قدمها".

بعد وصول المازق الحكومي إلى حدّه الأقصى، يجري التداول باقتراح يقضي بتواصل عملي بين العماد ميشال عون والرئيس سعد الحريري لإيجاد مخرج للأزمة.

هيام القصيفي

رغم الحملة السياسية والاقتصادية والإعلامية ضد رئيس تكتل التغيير والإصلاح العماد ميشال عون، فإن الأخير متمسك بقوة بتعيين قائد جديد للجيش عوضاً عن التمديد لقائد الجيش العماد جان قهوجي. لم يثن عون الجو «الإيجابي» الذي أشيع في الساعات الماضية بأن تسوية حكومية في طريقها إلى الظهور، وأن الرئيس تمام سلام سيدعو إلى جلسة للحكومة. بل إنه حرص على أن يطل بنفسه، وليس أي عضو في الكتلة، بعد اجتماع التكتل، لينفي هذه الأجواء ويؤكد أنه مستمر في مواجهة التمديد حتى النهاية.

لأيام خلت، كان بعض السياسيين من تيارات معارضة لعون يراهنون على أنه سيرضخ في نهاية المطاف، تحت وطأة الضغط السياسي والاقتصادي والإعلامي الذي يمارس ضده. لكن المطلعين على موقف رئيس تكتل التغيير والإصلاح كانوا يدركون أن موقفه نهائي ولا عودة عنه، ولو كانت مفاعيل معركة التمديد تنعكس عليه وعلى خصومه معاً. يرى عون أنه والأخيرين في مركب واحد، والإنقاذ يتم عن طريق حل جذري نهائي وليس عن طريق إرجاء انعقاد مجلس الوزراء. وهذه نقطة جوهرية في خطاب عون، إذ إنه، بخلاف ما يقال، مصرّ على إجراء جلسة مجلس الوزراء، ويدرك أن جميع القوى المشاركة في الحكومة لا مصلحة لها على المدى البعيد في

إبقاء العمل الحكومي معلقاً. لكن بعد نحو شهر على تعطيل أعمال الحكومة، والمرجح استمراره في شهر رمضان أيضاً، ما هو المخرج لحل الأزمة؟

تؤكد أوساط سياسية مطلعة على المفاوضات التي تدور في الكواليس السياسية بين الرابطة وعين التينة وتيار المستقبل أن جدار الأزمة الحالية لا يمكن أن يخرقه إلا تدخل الرئيس سعد الحريري مباشرة مع عون لإيجاد مخرج للأزمة الحكومية. وبحسب هذه الأوساط، فإن الأزمة وصلت إلى مرحلة متقدمة لم يعد ينفع معها تدخل الوسطاء ولا لقاء موفدي الحريري مع عون، سواء على مستوى النائب السابق غطاس



**تدخل الحريري
في رومية مؤشراً على
نوع التدخل المطلوب
لحل الأزمة السياسية**



خوري أو حتى قيام وزير الداخلية نهاد المشنوق (قبل أزمة سجن رومية) بمبادرة كان مقرّبون من الحريري يقولون إنها لم تكن بتكليف خاص منه. إذ إن جميع المعنيين رفعوا سقف شروطهم ومطالبهم إلى الحد الأقصى. عون حدد ما يريد، والحريري ردّ عبر كتلته، إن بالنسبة إلى الوضع الحكومي وتسوية قيادة الجيش وتحميل عون مسؤولية التعطيل، أو عبر دعمه للهيئات الاقتصادية في وجه عون. وكذلك فإن تيار المستقبل بات على اقتناع بأن عون لن يتراجع، وأن أي طرح في مجلس الوزراء لا يوافق عليه عون قد يؤدي إلى انسحابه وحلفائه من الجلسة الحكومية. ورغم أن الرئيس نبيه بري سبق أن قال إنه سيطلب من وزرائه البقاء في الجلسة ولو انسحب منها وزراء التيار وحزب الله، إلا أن ثمة هاجساً يقلق المستقبل من أن يكون لحزب الله تأثير على وزراء بري للانسحاب من الجلسة. من جهة ثانية، لن يكون المستقبل قادراً على تحمّل تبعات اتخاذ أي قرار داخل الحكومة في غياب الوزراء المنسحبين من دون موافقة جميع الأطراف المشاركين في الحكومة عملاً بالاتفاق الذي اعتمد إثر الشغور الرئاسي، ما يفسر أنه استهداف للطرف المسيحي الأقوى تمثيلاً في الحكومة.

من هنا تقول المعلومات إن الاقتراح المتداول والقاضي بتواصل الحريري وعون لإيجاد مخرج عملي وقبل الوصول إلى استحقاق 7 آب، موعد نهاية خدمة رئيس الأركان اللواء وليد سلمان، بات ضرورياً، لأن الوضع الداخلي لا يحتمل هزات جديدة. وهذا الاقتراح ينطلق من جملة معطيات، فالاتصالات التي فتحت بين عون والحريري عبر لقاء روما في مستهل عام 2014، ساهمت في جزء أساسي في إنضاج طبخة تشكيل

الحكومة، وتوزيع الحصص والدور فيها بحيث صيغت تركيبة متوازنة حفظت للجميع (ما عدا القوات اللبنانية) حصصهم إبان وجود رئيس الجمهورية وبعد الشغور الرئاسي. وهذا التواصل سمح بتهدئة الوضع الداخلي وسحب فتيل الاستنزاف والسجلات التي طبعت العلاقة بين الطرفين وارتدت سلبياً لها لأشهر طويلة على الوضع الداخلي.

وكذلك فإن الحريري هو الذي وعد عون بتسوية حول قيادة الجيش خلال اللقاء الذي جمعهما في بيت الوسط، إثر عودة الحريري إلى بيروت في شباط الماضي، وهو أمر لم ينفعه الرئيس الأسبق للحكومة، رغم أن عون كرره أكثر من مرة، لا سيما أن رئيس تكتل التغيير والإصلاح استند في حملته إلى تعهد الحريري بفتح معركته قبل الوصول إلى استحقاق التمديد، في حين أن الرئيس بري كان واضحاً منذ اللحظة الأولى في كلامه المؤيد للتمديد والرافض للفراغ في المؤسسات العسكرية، الأمر الذي يضع على الحريري مسؤولية المعالجة، خصوصاً أن تيار المستقبل ضاعف من حدة المشكلة القائمة بزيادة دعمه لقائد الجيش في صورة غير معهودة. وما حصل خلال أزمة سجن رومية التي استدعت تدخلاً مباشراً من الحريري لاحتواء الأزمة التي تركت آثاراً واضحة في تيار المستقبل والشارع السنّي كما في الساحة الأمنية اللبنانية، يعطي مثلاً على أن الأزمة الحالية، ولا سيما التداعيات التي وصلت إليها البلاد من شلل حكومي ونيابي، لم بعد يمكن معالجتها على مستوى الاتصالات الجارية حالياً، لأنها استنزفت نفسها ولم تعد تقدم أي تطور إيجابي، ما يتطلب مبادرة سريعة على مستوى التواصل المباشر بين الحريري وعون، ليس من أجل احتواء الأزمة بل لمعالجتها.

المشهد السياسي

لا جديد حكومياً وهرمي يتحدث عن «قبل العيد»

«الملف الحكومي لا يزال متزامناً، ولا جديد» بحسب ما أكد وزير الدولة لشؤون مجلس النواب محمد فنيش لـ«الأخبار». فنيش التقى أمس رئيس الحكومة تمام سلام، وأكد أن «الأزمة تتراكم والمشكلة ليست في عقد الجلسات، بل المهم أن تكون منتجة».

من جهته، أكد رئيس مجلس النواب نبيه بري، أمام زواره أمس، أن لا جديد في الجهود المبذولة لإعادة تحريك اجتماعات مجلس الوزراء، وقال: «لا يمكن القول إن الحكومة لن تجتمع قبل عيد الفطر، الجهود مستمرة والموقف متروك لرئيس الحكومة».

وهو حتماً سيوجه دعوة إلى اجتماع مجلس الوزراء، لكنني لا أعرف متى، وهذه من صلاحيات الرئيس سلام ولن يتخلّى عنها. أنا لن أتدخل في هذا الموضوع لئلا يحدث سجل إضافي، لكن المؤكد أنه متى انعقدت الحكومة يحضر وزرائني، ومتى اكتمل

عقد مجلس النواب ونصاه القانوني أراس الجلسة. في الحالين أنا جاهز للحضور». وينتظر عقد اجتماع بين بري وسلام قريباً للبحث في مخارج الأزمة الحكومية. إلى ذلك، طالبت كتلة «الوفاء للمقاومة» بـ«ضرورة التنبيه إلى كل التجاوزات التي تحصل في سجن رومية لمعرفة المتورطين في تعذيب المساجين». ودانست بعد اجتماعها الأسبوعي «المواقف الانتهازية الرخيصة التي هدفت إلى التحريض طائفيًا ومذهبيًا». وأكدت من جهة أخرى أن «الأرهاب بوجهيه الصهيوني والتكفيري يمثل التحدي الأهم لإنقاذ البلد»، مشددة على أن «من يراهن على تعب محور المقاومة كمن يراهن على السراب».

حرب الجرود

ميدانياً، دخل عناصر الجيش السوري والمقاومة أمس معبر شحادي في جرد الجراجير في القلمون السوري، وسيطروا بالنار على معبر وادي المغارة، مانعين عبور أي آلية مسلحة «داعش» في المكان، وتأتي أهمية معبر شحادي من اتصاله بمعبر الزماني ومنه إلى خربة الحمام ووادي العويني وإلى قلعة الحصن في جرد عرسال.

مستشار ريفي سرّب الأشرطة؟

أمال خليل

مثل أمس العسكريون الخمسة الموقوفون على خلفية شريط تعذيب السجناء في سجن رومية، أمام قاضي التحقيق العسكري الأول رياض أبو غيدا. اعترافاتهم وسّعت دائرة المشتبه فيهم بالاعتداء على السجناء وتصوير الشريط وتسريبه، وحددت أسماء أربعة متهمين جدد، هم عسكريان وشخصان مدنيان سيقوم أبو غيدا باستجوابهم الاثنين المقبل. حتى ذلك الحين، يبقى الخمسة قيد التوقيف. مصادر متابعة للتحقيقات أعلنت لـ«الأخبار» أن التحقيقات توصلت إلى أن الشريط "نشر في بادئ الأمر من قبل صحافي هو في الوقت ذاته يشغل منصب مستشار لوزير العدل أشرف ريفي". الصحافي بحسب المصادر "كان أول من نشر الفيديو على موقع يوتيوب الجمعة الفائت، قبل أن ينتشر في اليوم

التالي على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي".

على صعيد متصل بقضية الشريط، دعت هيئة علماء المسلمين إلى المشاركة في صلاة التراويح والدعاء على الظالمين ليل أمس في ملعب مسجد التقوى تحت شعار "لا بد للقيد أن ينكسر، نصرة لأسرانا المظلومين في رومية". وفيما تشن الهيئة حملة عنيفة على وزير الداخلية نهاد المشنوق على صفحاتها على وسائل التواصل الاجتماعي وخطب مشايخها، أصدرت بياناً أوضحت فيه أن وفد مشايخ البقاع الذي زار المشنوق الأربعاء وبحث معه ملف الموقوفين الإسلاميين، لا يمثلها. ولفت البيان إلى أن الهيئة "غير معنية بالزيارة ولا بالمواقف التي نتجت عنها، ولم تقم بزيارة الوزير ولم تتواصل معه، وتؤكد أنها ما زالت على موقفها المطالب بإنهاء ملف الموقوفين المظلومين. وتدعو وزارتي الداخلية والعدل إلى المباشرة بإخلاء سبيل من لم تثبت إدانته ومتابعة التحقيقات بعد ذلك".